ضبط حركاته بالامر والنهي وان كان متوسطا فضبط حركاته لمراقبة امر التسبيح
وان كان مشرفا على الحقيقة فلا يكلم نفسا من انفاسه ولا حركة من حركاته لان
الغوائل تردّ عليه والعوارض تعتريه فيحتاج ان يرجع بها الى من يعرفها
ليعرفه بما يبقى وما يذر فيما يرد عليه وما يواجه به مما لا معرفة له فيه ولا
المام له به والله اعلم هذا حكم المريد فاما المحبّ والمنتسب فغاية ما
يرجعون فيه للشائخ المهم الذي يستدام وعلى ذلك كان الصحابة
رضي الله عنهم وبه امروا اذ هم جوابان امرهم شوري بينهم واما ذكرنا
امر المريد على قاعدة الصوفية وتسلم طريقهم في ذلك والذي نجيب في
هذا الحال من هولاء الجماعة ثلاثة معاملة كل من اتاهم بذلك وطلبهم
به وفيه علل كثيرة وشنايعتهم فيه الى حد التحش وهو الاستيذان في
مجامعة الزوجة ونحوه وتفويت بعض مقاصد الدينية بسبب ذلك مع
الدخول في كلفة لا نطاق لغير ضرورة شرعية وقد بيّنا بعض وجوه
ذلك في هذه الحالة وبالله التوفيق **فصل** في استيذانهم
بالتسبيح وتوصلهم للمقاصد الدينوية بالذكر وذلك انهم اذا استأذنوا
على اصحابهم يقول احدهم سبحان الله ثلاث مرات فان اذن والا رجع
وذلك مخالف للحق من وجوه احدها ان السنة الواردة في الاستيذان
انما هي سلام عليكم ادخل يقولها ثلاثا فان أذن له والا رجع فترك ذلك
الى غيره وان كان ذكرا بدعة صريحة اذ جعلت في محل سنه صحيحه
الثاني في اسقاط حرمة التسبيح بجعله علما على عادة ربما كان جوابها
مستبعدا كما اتفق لبعضهم وقد جا يستأذن على صاحب له فقهم عنه امرأته
فقالت مشى يطول الحمارة وهذا من افبح التسبيح الثالث الاستظهار بكم

والشعل

والشعل الكهي بالذكر الذي غالبهم الحلوّ منه فهو محم آثما واسقاط الحرمة
ومخالفة السنة وكذلك القول في جعلهم الكلمة المباركة سلما لما يريدونه
من طلب الاغراض ونحوها من الامور الدنيوية عند البوادي وغيرهم
اما ذكرها لدفع الشرور والاذايات فذلك الشان وكانه خصّ بها
وحرمها فلا عتب على فاعله ومن حجتهم على التسبيح المذكور ان القوم
في توجه كالصلاة فلا يصلح بهم الا التسبيح وهذا قد يعتذر به عن مغلوب
في حاله لا في حق مختار لغيام السنة في نحوه ويذكرون فيه حديثا
يزعمون ان الزمخشري ذكره ويكفيهم في الرد عليهم ذكر مخرجه لانه يدعي
نقل حديث مخالفا للمعروف من السنة بغير سند صحيح ولا غيره وليس
الحديث من شانه وقد يقولون ابد آل العادة بالعبادة امرا خلاف
في انه محبوب فكيف ينكر قلنا لا عبادة الا حيث قررها الشارع والسلام
فصل في تحريمهم للصلاة والمصافحة والمبيت بالحزام والمصا
باطراف الاصابع وتقبيل اليد وحط الجبهة على بعد التقبيل والقيام
للمحترمين وكشف العمامة عند مقابلتهم ونحو ذلك اما التحزم للصلاة
فمكروه عند العلما فايثاره مع اعتقاد الفضيلة بدعة مكروهة
واما المبيت بالحزام فيرونه من باب الجد وهو من الضيق المخالف لسماح
الملة المحمدية المثاب للاجر الاسرائيلي وقد ورد حديث انكاره عليه
السلام شد الحبل لمن يتعلق به اذا فتر واشتداد عقبه لذلك كما هو
معلوم واما اطراف الاصابع في المصافحة فخلاف سنتها لان السنة تمكين
اليدين ليكون ذلك دالا على تمام الودية والمعاضدة بكل وجه وهذا
معلوم واما حط الجبهة فنص ابن الحاج على منعه وقال هو سجود او تشبيه

فحة